

قرار :

مادة ١ - يحظر على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وهيئات الادارة المحلية والمؤسسات العامة والشركات التي تملك الدولة حصة في رأسمالها إنشاء محطات توليد كهربائية أو تعديل في قدرة المحطات الكهربائية التي تكون تابعة لها عند العمل بهذا القرار إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الكهرباء والبتروك والتعدين طبقاً للقواعد التنظيمية التي يصدرها وزير الكهرباء والبتروك والتعدين في هذا الشأن .

مادة ٢ - يستثنى من أحكام المادة الأولى محطات توليد الكهرباء التي تقل قدرتها عن ٣٠٠ كيلوات اذا كانت تعمل مستقلة وكذلك وحدات توليد الكهرباء التي لا ينتج عن إضافتها رفع قدرة محطة الكهرباء عن ٣٠٠ كيلوات اذا كانت تعمل مع وحدات كهربائية أخرى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باعتماد اللائحة الإدارية والمالية للمركز القومي للبحوث

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باعتماد اللائحة المالية والادارية للمركز القومي للبحوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومي للبحوث المنحل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

” يعلن المركز كل عام عن عدد من المنح الدراسية لبعض الحاصلين على درجات جامعية من الكليات العلمية بجامعة الجمهورية العربية المتحدة ، أو ما يعادلها من الجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية .

ويتقاضى من يحصلون على هذه المنح ما يعادل المرتبات والبدلات المقررة لأقرانهم في الدرجة العلمية من العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وذلك بشرط تفرغهم ومواظبتهم على أعمال البحث . وتكون مدة المنحة سنة واحدة ، ويجوز مدها بقرار من مدير المركز سنة ثانية بناء على توصية المشرف على البحث ، كما يجوز لمجلس إدارة المركز أن يقرر مدها سنة ثالثة في الأحوال الاستثنائية التي يقرها .

وتحظر اللجنة الوزارية للقوى العاملة بأسماء من لا يستكملون أبحاثهم لتوزيعهم على جهة مناسبة .

على أن تحسب المسلة التي قضاها كطالب بحث في مدة خدمته عند التعيين ؛

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٨٥ لسنة ١٩٦٧

بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للكهرباء ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٩ لسنة ١٩٦٥ في شأن تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام ؛